

دراسة حالة بوروندي:

#نقطة نوعية في مجال المساعدات النقدية ذات الصلة بالنوع الاجتماعي

كيف يمكن الحد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن المساعدات النقدية والقسائم الشرائية؟

باتت المساعدات النقدية والقسائم الشرائية من أهم الأدوات وأكثرها تطبيقاً ضمن الاستجابات الإنسانية في بوروندي. كما أثبتت المساعدات النقدية والقسائم الشرائية مدى جدواها في صمود الفئات المعرضة للخطر من السكان، إلا أنه إذا أردنا زيادة فعاليتها إلى أقصى حد، ينبغي للجهات الفاعلة في المجال الإنساني وضع تدابير للوقاية من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته. وبينما أعلن الفريق القطري للعمل الإنساني في بوروندي أن المساعدات النقدية والقسائم الشرائية هي إحدى أولوياته، كما أوردت ثمانية أهداف قطاعية المساعدات النقدية والقسائم الشرائية ضمن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019، إلا أنه من الأهمية بمكان أن تتمكن الجهات الفاعلة المعنية من تحديد مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي فضلاً عن وقوفها على أفضل الممارسات ذات الصلة بتدابير التخفيف من المخاطر.

في أكتوبر 2019 عُقدت ورشة عمل استمرت لثلاثة أيام وجمعت بين الجهات الفاعلة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي وتلك الفاعلة في برامج المساعدات النقدية والقسائم الشرائية في بوروندي، ولقد استخدم المشاركون فيها أدوات طورت عالمياً في غضون الأعوام القليلة الماضية. ولقد هدفت ورشة العمل هذه إلى ملائمة هذه الأدوات حسب السياق وتحديد أفضل الممارسات المعمول بها في المشاريع الحالية في بوروندي فضلاً عن صياغة خطة عمل مشتركة بين الجهات الفاعلة في مجال الحماية والمساعدات النقدية والقسائم الشرائية.

أرقام مهمة

30 مشروعاً يطبقون المساعدات النقدية والقسائم الشرائية، 72% من إجمالي المستفيدين من النساء (مجموعة عمل النقد 2019)

العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) 50% من النساء في بوروندي ناجيات من العنف الجنسي و/أو الجسدي (الاستبيانات الصحية الديموغرافية 2017)

ممارسات واعدة

< لجان محلية مختلطة من النساء والرجال (بأغلبية من النساء) ممن حدودوا بعض المخاطر المحتملة للعنف القائم على النوع الاجتماعي طوال تنفيذ برنامج المساعدات النقدية والقسائم الشرائية فضلاً عن إحالتهم لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي إحالة سرية وآمنة (في أغلب الأحيان حالات عنف منزلي).

< التفاعل مع الرجال طوال فترة تنفيذ البرنامج، لا سيما إن قُدمت المساعدات النقدية والقسائم الشرائية لإحدى أفراد العائلة من النساء. تأكد من إشراك الرجال منذ تصميم البرنامج، تفادياً لأي أخطار محتملة.

< مسار إحالة قوي لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بألية تقديم الشكاوى والتعقيبات ضمن برنامج المساعدات النقدية والقسائم الشرائية لضمان المساءلة أمام المستفيدين على المدى البعيد. فضلاً عن ذلك، يمكن استخدام مناطق توزيع المساعدات النقدية والقسائم الشرائية كمنصات لنشر رسائل الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

< ينبغي نشر برامج المساعدات النقدية والقسائم الشرائية والبدء في تداولها تزامناً مع برامج تعزيز سبل العيش، لا سيما للأسر التي تعولها النساء لدرء اللجوء إلى آليات تكيف سلبية (الاستغلال الجنسي، زواج الأطفال، إلخ)

عالمياً، تم تحديد العديد من أفضل الممارسات في السنوات القليلة الماضية، ومنها:

< أهمية إجراء تحليل للنوع الاجتماعي – ما الذي تغير منذ نشوب الأزمة؟ تحليل لحيثيات النوع الاجتماعي ومخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالمساعدات النقدية والقسائم الشرائية: ما هي مواطن النقاط الحرجة بالنسبة لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي؟ هل تم تأمين مشاركة المرأة التامين الوافي في المراحل الأولى للبرنامج وأثناء توزيع المساعدات وإنفاقها بل وبعد ذلك، في المنزل؟

< لا تمنح الأموال على نحو افتراضي للنساء، حتى وإن كان الهدف من البرنامج هو المساواة بين الجنسين. فمن الأهمية بمكان وضع برنامج مساعدات نقدية وقسائم شرائية يلبي حاجات ورغبات النساء والرجال معاً، شياً كانوا أو كبار سن أو ذوي إعاقة. ويمكن إعطاء الأولوية للنقاشات الجماعية المكثفة المقسمة حسب النوع والعمر، منعاً لتعريض الجماعات الأضعف للعنف أو تفاقم هذا النوع من العنف.





الخطوات القادمة

تم الاتفاق على خطة عملٍ مشتركةٍ بشأن برامج المساعدات النقدية والقسائم الشرائية - والعنف القائم على النوع الاجتماعي عقب ورشة العمل التي استمرت لثلاثة أيامٍ في بوروندي. ومن أجل تعزيز التعاون بين القطاعين، وبما يضع الدروس المستفادة من ورشة العمل في سياقها الصحيح ولضمان المساءلة على المدى البعيد، تضمنت خطة العمل الشاملة هذه ما يلي من الإجراءات:

1. استكمال بيانات جهات الاتصال الرئيسية المعنية بحوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي (مسارات الإحالة) ودليل الجيب الخاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وتوزيعها على جميع العاملين في الخطوط الأمامية. تأكد من ارتباط هذه البيانات بآليات الشكاوى والتعقيبات الخاصة ببرامج المساعدات النقدية والقسائم الشرائية الموجودة بالفعل ومن معرفة المستفيدين بجهات الاتصال الرئيسية للاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي.
2. بناء وتعزيز القدرات فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي فضلاً عن إقرار ميثاق الشرف - لكل المشاركين في برامج المساعدات النقدية والقسائم الشرائية (العاملون الميدانيون والإدارات المحلية ووكلاء المدفوعات وما إلى ذلك).
3. إنهاء قائمة الأسئلة الموائمة للسياق الخاصة بالمناقشات الجماعية المكثفة مع المستفيدين. فهذه الأسئلة ستساعد فرق برامج المساعدات المعنيين على الوقوف على مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، بمساعدة المستفيدين، فضلاً عن تحديد تدابير تخفيف حدة هذه المخاطر ضمن برامج المساعدات النقدية والقسائم الشرائية.
4. تقييم مشترك للمساعدات النقدية والقسائم الشرائية - العنف القائم على النوع الاجتماعي من أجل الوقوف على مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي التي يمكن ظهورها في مناطق استخدام هذه المساعدات والقسائم.
5. المناصرة مع الجهات المانحة للتأكيد على وجود مؤشر رئيسي واحد على الأقل للعنف القائم على النوع الاجتماعي / النوع الاجتماعي في كل المشاريع التي تطبق المساعدات النقدية والقسائم الشرائية في بوروندي.

مصادر عبر الإنترنت:

< المساعدات النقدية والقسائم الشرائية والحماية/النوع الاجتماعي:
<http://www.cashlearning.org>

< دليل الجيب الخاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وكل المصادر ذات الصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي:
<https://gbvaor.net>

< المساعدات النقدية والقسائم الشرائية واستغلال السلطة:
www.unhcr.org/5c7925954

< ملخص المساعدات النقدية والقسائم الشرائية والعنف القائم على النوع الاجتماعي (دليل عملي):

<https://gbvguidelines.org/en/documents/cash-voucher-assistance-and-gbv-compendium-practical/>

ما الذي يحدث على مستوى العالم؟

#نقلة نوعية في مجال المساعدات النقدية ذات الصلة بالنوع الاجتماعي: من قبيل المشاركة في مسار العمل الفرعي للغراند بارغن المعني "بالمساعدات النقدية والنوع الاجتماعي"، اجتمعت بعض المنظمات لضمان اشتمال برامج المساعدات النقدية والقسائم الشرائية على تدابير تخفيف مخاطر الحماية ومخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. ولقد عملت منظمة كير (CARE) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية النساء اللاجئات، على وجه الخصوص، على جمع الأدلة وتقرير أفضل الممارسات والأدوات اللازمة لبناء وتعزيز إمكانات وقدرات الجهات الفاعلة في كل من برامج المساعدات النقدية والقسائم الشرائية والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

ومن المقرر عقد ندوة عبر الإنترنت عام 2020 (باللغة الإنجليزية/الفرنسية) من أجل الاستناد إلى أعمال ورشة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان / مجال المسؤولية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في بوروندي والاقتراب منها فضلاً عن التدريب التجريبي الذي أجرته منظمة كير نيروبي في تشرين الثاني 2019.

< ترقبوا المزيد!